



برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عبر الخليج: اليمن والصومال

أكتوبر / تشرين الأول 2010

جيني هيل

نشر منتدى اليمن في تشاتام هاوس ورقة موجزة جديدة حول اليمن والصومال في 21 أكتوبر. وقد شاركت في كتابة هذه الورقة، بصفتي منظمة لمنتدى اليمن في تشاتام هاوس، مع سالي هيلي، كمنظمة لمجموعة بحوث القرن الأفريقي في تشاتام هاوس. وتسلط الورقة الضوء على الاتجاه المتنامي بين محلي الشئون الأمنية الغربيين نحو تضخيم المخاطر المنبثقة من اليمن والصومال على أساس أن العناصر التابعة للقاعدة في البلدين تقوم بتجنيد وتدريب مواطنين غربيين، وهناك احتمال أن تعمل بشكل لصيق. وتوضح ورقتنا تصاعد العنف المسلح في كلا البلدين، وتُظهر أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وحركة الشباب الصومالية قد اتبعتا مسارات مختلفة للغاية.

في فبراير 2010 أطلقت حركة الشباب الصومالية تصريحاً واضحاً ومباشراً عبّرت فيه عن مساندتها للجهاد العالمي الذي يتبعه تنظيم القاعدة. وفسّر بعض المحللين هذا الأمر بأنه بمثابة لحظة بداية تشير إلى أن حركة الشباب صارت تقف مع الأهداف الاستراتيجية العالمية للقاعدة. لكننا جادلنا بأنه رغم ما يُفترض من وجود قدر من التدريب وتبادل للمعلومات بين تنظيم القاعدة في

شبه الجزيرة العربية وحركة الشباب، فإنه لا توجد حتى الآن استراتيجية ظاهرة لعمليات مشتركة. وذكرنا أيضا أن جهود مجابهة التشدد لا يمكن أن تنجح من خلال استراتيجيات الاحتواء التي تنحصر في اليمن والصومال، لأن نطاق المشكلة صار يتوسع بين من يعيشون في المناطق القصية للشثتات اليمني الصومالي ووسط أفراد الجاليات الإسلامية العالمية من الذين يتأثرون بالدعاية التي تنشر على الانترنت منبثقة من هذين البلدين.

وننظر بعد ذلك إلى مجموعة العلاقات الأوسع بين القرن الأفريقي واليمن، بما في ذلك الهجرة وتدفق السلاح والقرصنة في خليج عدن. ونجادل بأن الإجراءات التقليدية لمكافحة الإرهاب، كالتحكم بشكل أفضل في الحدود والإدارة الجيدة لحركة البشر والأموال، تتعرض للتهديد من قبل شبكات الظل هذه، لكن لا توجد أدلة كثيرة تدعم الرأي القائل بأن المتطرفين يستخدمون طرق الهجرة هذه للسفر إلى شبه الجزيرة العربية. ونعتقد أن الأهمية الحقيقية للهجرة المختلطة وتجارة السلاح في خليج عدن تكمن في الأرباح غير القانونية التي تدرها للقائمين على إدارة عملياتها ولموقعها في إطار سلسلة متكاملة من الشبكات التجارية شبه الإجرامية طارحة مجموعة محددة من التحديات بالنسبة لصنّاع السياسة الغربيين الذين يحاولون تعزيز الأمن الإقليمي.

ورغم أننا نجادل بأن الصومال واليمن تواجهان تحديات متوازية – تمردات وصعوبات اقتصادية وسهولة في الحصول على الأسلحة – فإننا نصف كلاً من البلدين بمصطلحات مختلفة. فاليمن بحكومته التي تؤدي وظائفها قد عوملت كدولة 'هشة' بينما الصومال، وبعد عشرين عاما من الانهيار، تُصنّف كدولة 'فاشلة'. ولكننا أيضا شككنا في استخدام هذه التسميات مجادلين بأن الطريقة التي تصوّر بها المجتمع الدولي المخاطر في الصومال واليمن وحدد بها الحلول قد صارت في الحقيقة جزءا من المشكلة.

وبينما يوفر نهج بناء الدولة الإطار الخاص بالتعاطي الغربي مع اليمن والصومال، فإن التركيز الضيق على تعزيز مؤسسات الحكومة المركزية لا يمكن أن ينجح دون بذل جهود لمساندة مصالحة حقيقية واستيعاب سياسي، ونرى أن هناك حاجة لنوع مختلف من التحليل يضع في الاعتبار السلطة ذات الأساس المحلي لتحقيق حلول أكثر فعالية ومواءمة.

وجادلنا أيضا بأن هناك حاجة في كل من اليمن والصومال للنظر إلى ما هو أبعد من مستوى المعالجات الأمنية قصيرة المدى: فبدلاً من السعي إلى المزيد من التدريب العسكري أو المزيد من الضربات بالصواريخ، هناك حاجة لوجود تكوينات سياسية جديدة ذات جذور عميقة في الواقع تستطيع أن تدعم شبكات مقاومة الإرهاب.